

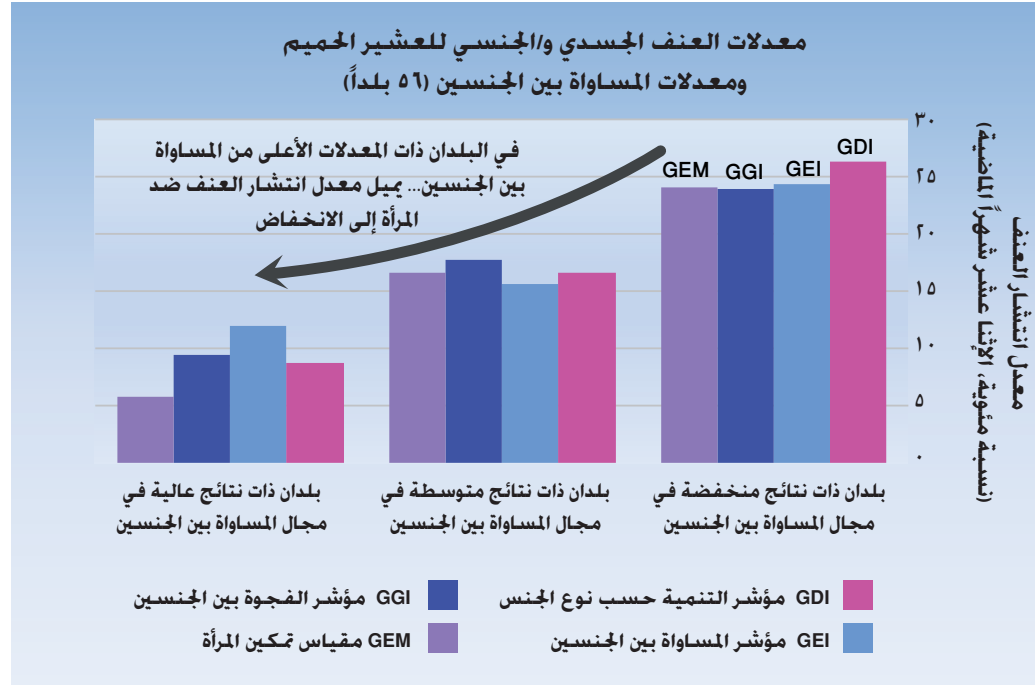
الاستثمار في المساواة بين الجنسين:
إنهاء العنف
ضد النساء والفتيات

أصبح العنف ضد المرأة يشكل آفة عالمية: فما بين ١٥ و ٧٦ في المائة من النساء يتعرضن لهذا العنف في مرحلة ما من حياتهن^١.

والعنف ضد المرأة يضرب بجذوره في التمييز وعدم المساواة بين الرجال والنساء. ويتطلب إنهاء هذا العنف القيام باستثمارات في مجالات تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، لاسيما في مجالات التعليم، والصحة والحقوق الإيجابية، والتمكين الاقتصادي والسياسي – وهي مجالات لها أيضاً جميعها فوائد في مجال الحد من الفقر وتحقيق التنمية بوجه عام.

مع تحسن مستويات المساواة بين الجنسين، تنخفض معدلات انتشار العنف ضد المرأة

تشير البيانات المتاحة إلى وجود علاقة عكسية بين المساواة بين الجنسين وعنف الشريك الحميم. وهذه الظاهرة موجودة بالنسبة لأشكال الاعتداءات الجسدية والجنسية على السواء. وكما يظهر من الرسم البياني، فإن البلدان التي تتمتع بمعدلات أكبر من المساواة بين النساء والرجال تكون مستويات العنف ضد المرأة فيها أميل إلى الانخفاض، استناداً إلى المؤشرات العالمية الرئيسية في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين¹. وهذه المؤشرات تقيس معدلات المساواة استناداً إلى: معدل العمر المتوقع؛ نسب النوع عند الولادة؛ معدلات أمية الكبار؛ معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالوي؛ معدلات المشاركة في القوى العاملة الرسمية؛ تقديرات الدخل المكتسب؛ المساواة بين الأجور؛ حصص المقاعد في المناصب التشريعية والوزارية والمناصب السياسية الرفيعة؛ حصص المشاركة في المناصب الإدارية والتقنية.



عن هذه البيانات: البيانات حول معدلات الانتشار بالنسبة لجميع الرسوم البيانية مستمدة من دراسات استقصائية دولية رائدة بشأن العنف ضد المرأة: منظمة الصحة العالمية؛ الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن العنف ضد المرأة؛ الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (MEASURE (DHS))؛ قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن العنف العائلي، وهي تستند إلى العنف الجسدي والجنسي الذي يرتكبه الشريك الحميم خلال الشهور الإثني عشر شهراً السابقة. وتتوافر ملاحظات تقنية تفصيلية بشأن المنهجية والموارد لمن يطلبها على الموقع: evaw.helpdesk@unifem.org.

الاستثمارات في القضاء على العنف ضد النساء والفتيات تحقق منافع هائلة في مجالات المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، والتنمية

يترتب على العنف المرتكب ضد المرأة تكاليف باهظة بالنسبة للأفراد، والأطفال، والأسر، والبلدان. وتشمل هذه التكاليف بلايين الدولارات التي تخصص للميزانيات الوطنية سنوياً في شكل نفقات خاصة بالشرطة والصحة والنفقات القانونية وغيرها. كما أن هذا العنف يؤدي إلى تبيد رأسمال بشري ثمين بما ينجم عنه من فقد لإنتاجية اليد العاملة. ومع ذلك، فإنه بالإمكان تفادي جميع هذه التكاليف البشرية والمالية العالية – وذلك من خلال تعزيز نهج يقوم على المساواة بين الجنسين والأخذ بمبدأ “عدم التساهل مطلقاً” إزاء أي عنف يرتكب ضد النساء والفتيات.

يشكل الأمن الاقتصادي للمرأة محور الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

يمكن للمتبعين الاقتصادي للمرأة أن يشكل أحد عوامل الحماية من العنف القائم على النوع، وذلك من خلال إتاحة فرص الحصول على الموارد والعمل اللائق بما يمكن المرأة من اتقاء وتفادي العلاقات التي تتعرض فيها للإيذاء والمواقف التي تتعرض فيها للاستغلال^٣. ومن شأن التخلي عن الزوج أو الشريك السيئ المعاملة، وبخاصة إذا كانت المرأة فقيرة وغير مستقلة اقتصادياً و/أو تعول أطفالاً، أن يكون له أفدح الأثر بوجه خاص في ضوء الفرص والبدائل المحدودة التي ستكون متاحة للمرأة.

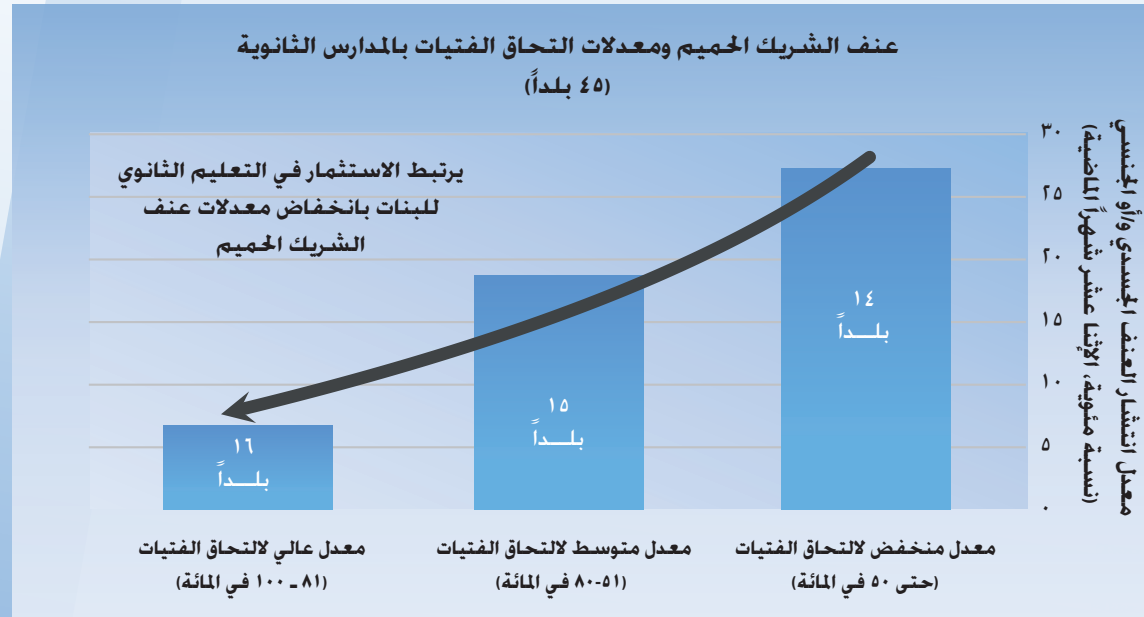
من شأن زيادة المشاركة السياسية للمرأة أن تعزز القوانين والسياسات التي تتصدى للعنف القائم على نوع الجنس

على الرغم من أن النساء يشغلن في المتوسط ١٨.٤ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية على الصعيد العالمي^٤، فمن شأن مشاركتهن في مناصب صنع القرار أن يكون لها أثر إيجابي على تعزيز قضايا حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنساء والأطفال. وفي الأرجنتين، على سبيل المثال، فإن النساء اللاتي تمثلن نسبة ١٤ في المائة من أعضاء البرلمان قدمن ٧٨ في المائة من التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة. وفي نيوزيلندا، حيث تمثل النساء نسبة ١٥ في المائة من أعضاء البرلمان، كان لهن زمام المبادرة في فتح ٦٦ في المائة من المناقشات التي دارت حول الإجازة الوالدية ورعاية الطفل في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢^٥.

من شأن تعليم الفتيات، وبخاصة عبر التعليم الثانوي والعالي، أن يساعد على الحد من العنف ضد المرأة – وأن تكون له عائدات متعددة الجوانب بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني

من شأن التعليم، وخاصة التعليم الثانوي والعالي، أن يكون "عاملاً حامياً" للفتيات والنساء من العنف القائم على نوع الجنس^١. ويبين الرسم التالي أن البلدان ذات المعدلات الأعلى من التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية تميل فيها معدلات العنف ضد المرأة إلى الانخفاض.

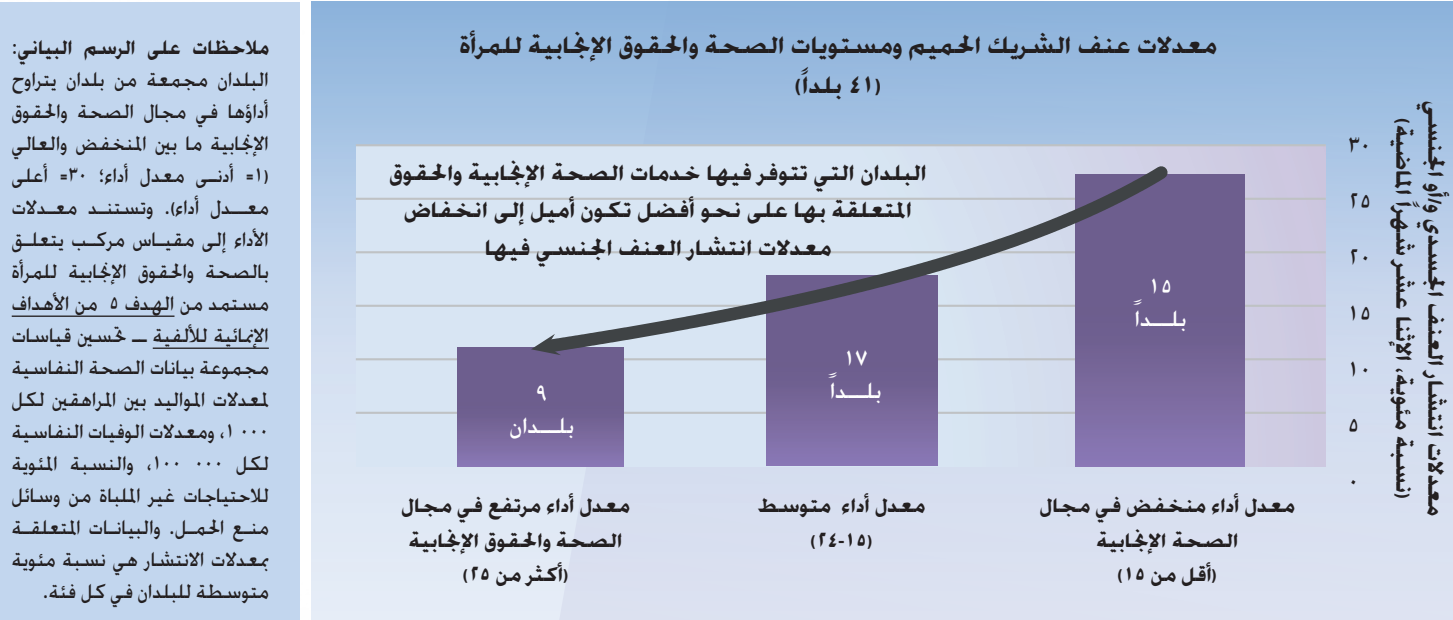
وتتوفر للفتيات المتعلقات احتمالات أكبر لتجنب سائر أشكال العنف والممارسات الضارة الأخرى مثل الختان وزواج الأطفال؛ وللمساعدة في إنهاء هذه الممارسات مع بناتهن في الأجيال المقبلة. وعلى سبيل المثال، ففي موزامبيق، فإن نسبة ٥٥ في المائة من الفتيات من حصلن فقط على تعليمهن الابتدائي تتزوجن قبل سن ١٨ سنة؛ في حين تنخفض هذه النسبة بين الفتيات اللاتي حصلن على التعليم الثانوي إلى ٨ في المائة^٧. ومن شأن سنة إضافية واحدة في تعليم الفتيات أن تضاعف من دخلهن في المستقبل بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة^٨، فضلاً عن المزايا التي يمكن أن تحقها هذه السنة بالنسبة لتطورهن وصحتهن ورفاهتهن.



ملاحظات على الرسم البياني: يقاس معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية كنسبة مئوية من عدد الفتيات اللاتي يحق لهن الالتحاق بالمدارس الثانوية، استناداً إلى البيانات المتاحة من معهد اليونسكو للإحصاءات بشأن المعدل الصافي للتحاق الإناث بالمدارس الثانوية (٢٠٠٠-٢٠٠٩)، وقد صنفت البلدان من معدلات الالتحاق الأقل إلى معدلات الالتحاق الأعلى. والبيانات المتعلقة بمعدلات الانتشار هي نسبة مئوية متوسطة للبلدان في كل فئة.

حينما يكون للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات في ما يتعلق بجسدها وحياتها الجنسية والإيجابية، تكون أكثر استعداداً لحماية نفسها من العلاقات المؤذية

تعكس البلدان التي أحرزت تقدماً في النهوض بالصحة والحقوق الإيجابية للمرأة مستويات أقل في مجال العنف ضد المرأة. ويبين الرسم البياني التالي هذه العلاقة استناداً إلى معدلات أداء الصحة الإيجابية^١ تم وضعها باستعمال مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بمعدلات المواليد بين المراهقين، ومعدلات الوفيات النفاسية، والاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل.



منع العنف هو استثمار "حصيف" وتترتب عليه فوائد ومكاسب متعددة

من شأن منع العنف ضد المرأة أن يؤدي إلى الحفاظ على أموال قيّمة، عامة وخاصة على السواء. وقد كلف قانون الولايات المتحدة لعام ١٩٩٤ لمنع العنف ضد المرأة ١.٦ بليون دولار على مدى السنوات الخمس الأولى بينما وفر ١.٤٨ بليون دولار كنفقات مباشرة وغير مباشرة تتعلق بخدمات الرعاية الصحية والخدمات المقدمة إلى الناجين، واستجابة الشرطة، والإنتاجية المفقودة، وانخفاض مستوى نوعية الحياة، والوفيات^١. وفي استراليا، تشير التقديرات إلى أن خطة العمل الوطنية يمكن أن توفر ١٧٣ ٢٣ دولاراً بالنسبة لكل امرأة واحدة تتم الحيلولة دون تعرضها للعنف^١.

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (جزء من جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة) يعرب عن امتنانه لتعاون الدكتورة لورا سيوبرغ من جامعة فلوريدا، وللمساهمات الفنية من هوارد فريدمان (صندوق الأمم المتحدة للسكان) والزملاء في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

- 1- تستند الأرقام إلى النسبة المئوية للنساء اللاتي تعرضن للعنف الجسدي وأو الجنسي خلال حياتهن، والبيانات من ٤٨ بلداً ومستقاة من ثلاثة استقصاءات دولية مرموقة عن معدلات الانتشار. وهي مقتبسة عن منظمة الصحة العالمية. ٢٠٠٥. دراسة منظمة الصحة العالمية التي تشمل عدة بلدان بشأن صحة المرأة والعنف العائلي ضد المرأة: ٤٦. منظمة الصحة العالمية. جنيف: جونسون هـ. و ن. أولوس. و س. نيفادا. ٢٠٠٨. العنف ضد المرأة: منظور دولي: ٣٩ (دراسة استقصائية دولية بشأن العنف ضد المرأة)، سيرنغر ساينس و بيزنس ميديا، نيويورك؛ و **الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS) – ORC Macro**، كاليفورنيا، ميريلاند.
- 2- يقاس مستوى المساواة بين الجنسين باستخدام المؤشرات التالية: مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية المتعلقة بنوع الجنس، محسوباً استناداً إلى (١) إجازات النساء والرجال في معدل العمر المتوقع، (٢) التعليم: محو أمية الكبار، مجموع معدلات الالتحاق من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي، (٣) تقديرات الدخل المكتسب؛ مقياس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين المرأة، محسوباً استناداً إلى (١) المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة؛ حصص المرأة في وظائف كبار المسؤولين، والوظائف الإدارية والفنية والتقنية، (٢) عدد المقاعد في الأجهزة التشريعية، (٣) حصة الإناث في الدخل؛ مؤشر المساواة بين الجنسين الذي يعبه المرصد الاجتماعي، محسوباً استناداً إلى (١) معدل العمر المتوقع ونسبة النوع عند الولادة، (٢) التعليم: معدلات معرفة القراءة والكتابة، صافي معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي، (٣) المشاركة الاقتصادية والسياسية: المشاركة في القوة العاملة الرسمية، المساواة في الأجور، نسبة المشاركة بين المشرعين والمسؤولين والإداريين؛ النسبة بين المتخصصين والعمال التقنيين، (٤) التمكين السياسي: عدد المقاعد في البرلمان؛ المناصب الوزارية؛ عدد سنوات تولي المرأة منصب رئاسة الدولة خلال الخمسين سنة الأخيرة. ويتراوح مقياس تمكين المرأة من صفر (لا مساواة على الإطلاق) إلى ١ (مساواة كاملة)، وتصنف البلدان في مراتب منخفضة ومتوسطة وعالية استناداً إلى القيم الخاصة بها داخل كل مؤشر. وتشير بيانات معدلات الانتشار في كل رسم بياني إلى النسبة المئوية للنساء في كل بلد من تعرضن للعنف الجسدي من جانب الشريك الحميم خلال فترة الإثني عشر شهراً الماضية، استناداً إلى البيانات الخاصة ببلدان يتراوح دخلها بين المنخفض والمرتفع وتمثل جميع المناطق الجغرافية، والمستقاة من دراسات استقصائية دولية مرموقة بشأن العنف ضد المرأة، والدراسات الاستقصائية الوطنية التي تقوم على السكان، من قبيل ما يلي: **دراسة منظمة الصحة العالمية الاستقصائية الشاملة لعدة بلدان بشأن الصحة والعنف العائلي ضد المرأة** (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥)؛ **العنف ضد المرأة: منظور دولي** (جونسون وآخرون، ٢٠٠٨)؛ **الدراسات الاستقصائية للبلدان والمستقاة من مشروع MEASURE** المعنون **الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية (DHS)**، و **قاعدة بيانات البنك الدولي بشأن العنف العائلي ١٩٨٢-٢٠٠٧** (٢٠١٠).
- 3- الجمعية العامة. ٢٠٠٦. دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة: تقرير الأمين العام: ٣١. A/61/122/Add.1. الأمم المتحدة، نيويورك.
- 4- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة ستوكهولم. قاعدة البيانات العالمية لخصص المرأة. المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ستوكهولم. بالوصول إليه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.
- 5- الأرقام الخاصة بالأرجنتين تستند إلى البيانات للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، والأرقام الخاصة بنيوزيلندا تستند إلى البيانات للفترة ١٩٨٧-١٩٩٢. اليونيسيف. ٢٠٠٧. "وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٧". اليونيسيف. نيويورك: ٥٣، استناداً إلى جونز، مارك ب. ١٩٩٧. "الأولويات المتعلقة بنوع الجنس وبالسياسات العامة للمشرعين في مجلس النواب بالأرجنتين، ومجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة دراسات في السياسة العامة، المجلد ٢٥، العدد ٤، ١٩٩٧: الصفحات ٦١٣-٦٢٩، و غراي، ساندر، ٢٠٠٢. "هل يهم الحجم؟ الكتلة الحرجة ووضع البرلمانيات في نيوزيلندا" مجلة شؤون برلمانية، المجلد ٥٥، العدد ١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢: ٦.
- 6- منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٥. "التصدي للعنف ضد المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية". منظمة الصحة العالمية. جنيف: ١١.
- 7- اليونيسيف. ٢٠٠٥. الزواج المبكر: ممارسة تقليدية ضارة. بحث إحصائي. اليونيسيف، نيويورك: ٣٢.
- 8- ساكاروبولوس، جورج، وهاري أنطوني باترينوس. ٢٠٠٤. "عائدات الاستثمار في التعليم: تحديث جديد". اقتصاديات التعليم ١٢ (٢): ١١١ - ٣٤. مقتبس في روث ليفين وآخرين. ٢٠٠٨. "أخذ الفتيات في الحسبان: برنامج عالمي للاستثمار والعمل". مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة: ١٦.
- 9- كلارك، كاثرين أندرسن، بيدل، أندريا ك.، مارتين، ساندر ل. ٢٠٠٢. "مرسوم عام ١٩٩٤ بشأن تحليل التكاليف والفوائد في مجال العنف ضد المرأة. العنف ضد المرأة"، ٨، منشورات ساغ، شابيل هيل، نورث كارولينا: ٤٢٣، الأرقام استناداً إلى دولارات الولايات المتحدة لسنة ١٩٩٨.
- ١٠- المجلس الوطني للحد من العنف ضد النساء والأطفال. ٢٠٠٩. "تكلفة العنف ضد النساء وأطفالهن". كمنولث استراليا وكانبيريا: ٤. الرقم محسوب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية لما قيمته ٢٠ ٦٧٧ دولاراً استرالياً (سعر ٢٠٠٧-٢٠٠٨) على أساس السعر ١,١٤ وهو سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.



United Nations
Development Fund for Women
UNIFEM
part of UN Women

